لمـــاذا تـتـفـــوق الـــديمقـــراطيـــات؟

جوزيف ت. سيغل / مايكل. م وينستين
مورتون. ه هالبرين

هل يعد التطور الاقتصادي شرطا للديمقراطية؟ محررو هذا المقال يجيبون بالنفي، ويرون ان فكرة التطور هذه اسطورية. وبالاستناد الى المعطيات التأريخية المعاصرة يرون ان الديمقراطيات الفقيرة قد نمت بالسرعة نفسها التي نمت فيها الاوتوقراطيات الفقيرة، بل ان الاولى فاقت الثانية. وفي كل الاحوال يعتقد اصحاب هذا المقال ان الديمقراطيات تقدم نظاما هائل القوة لمؤسسات تحث على التطور، وان معالجة الفقر وتقدم الديمقراطية هما عمليتان طويلتان وصعبتان وقابلتان لعقبات زمنية. تتوصل هذه الدراسة الى نتائج مثيرة للجدل، وهي أن نظام المساعدات الدولية يجب ان تنصب على الدول التي اختارت الطريق الديمقراطي.

خمس خطوات

وإذ تغدو حالة دعم ديمقراطيات ملحة جداً، نلاحظ من الغريب أن الولايات المتحدة، والديمقراطيات الصناعية الأخرى، والمؤسسات المالية العالمية، لم تظهر أي مفاضلة جادة للبلدان السائرة نحو الديمقراطية حين تقدم مساعدتها الاقتصادية. بل بدلا من ذلك فإن القواعد الموجودة قد أبعدت معيار الديمقراطية عن قرارات الدعم المالي. ونتيجة لذلك، فإن أكثر المساعدة الرسمية للدول النامية يكون فيها نصيب الدول الاستبدادية كنصيب الدول الديمقراطية. وهذه ليست مثل ظاهرة الحرب الباردة؛ والشيء نفسه قد طبق منذ عام ١٩٩٠، ولا تعكس المستويات غير المتكافئة مع المساعدة الانسانية للأوتوقراطيات التي تمزقها الأزمات؛ إن فقدان التمييز يبقى حتى لو أن المساعدة غير الطارئة تراعى فقط أو تزال البلدان الأشد فقراً من العينة. على الرغم من ازدياد الدعم المعنوي والمالي للمشاريع الديمقراطية، فالحقيقة البسيطة تشير إلى أن الغرب لايوجه مساعداته المتطورة الى الديمقراطيات. ومن الممكن لهذا ان يتغير أو لابد له أن يتغير.

إن الولايات المتحدة والمؤسسات المالية المتعددة الجنسيات عليها ان تتبنى خمس سياسات جديدة من أجل أسبقية للديمقراطيات. أولا: لابد من اعتماد مبدأ "الخيار الديمقراطي". فالبلدان التي تنمو فيها المؤسسات للديمقراطية، وبذلك تعتمد نظام المشاركة في السلطة، لابد أن تنال الأولوية عندما توزع المساعدة للبلدان النامية. فتوجيه الاعانات للديمقراطيات لن يعزز فحسب فعالية تلك الأعانات، بل سوف يمنح ذلك الدوافع القوية للحكومات غير المنتخبة بأن تغير مسارها.

إن "تقرير التحدي للذكرى الألفية (MCA)الذي قدمه الرئيس جورج بوش وصاغه كونغرس الولايات المتحدة عام ٢٠٠٤ هو خطوة كبيرة في الاتجاه الصحيح. ففي ظل قواعد هذا التقرير تعد الحكومة الديمقراطية والشفافية وثبات الحقوق الاقتصادية والاستثمارات في الصحة والتعليم على أنها المعيار الذي توصف به البلدان التي تستحق المساعدة. ومن الأحرى ان تزداد الأموال التي توزع من خلال تقرير (MCA)كما اقترح الرئيس بوش. وان مكتب الـ (MCA)عليه ان يستمر في استبعاد الدول اللاديمقراطية حتى لو قابلوا معياراً آخر للانتخاب.

لكن التقرير وحده ليس استراتيجية دقيقة للدول النامية. إن الوكالة الاميركية للتطور الدولي USAID، لاتزال الممثل الأكبر للتنمية في الحكومة الأميركية عليها أيضاً ان تعرض معالجة مفضلة للديمقراطية وتوجه معوناتها لمساعدة البلدان التي تتخذ منهج الاصلاحات الديمقراطية. على الولايات المتحدة، بالطبع، أن تستمر في الاستجابة للأزمات الانسانية، ولكن تلك الأموال لابد أن يكون تحديدها بدقة اكثر مما هو عليه الحال في الوقت الحاضر من أجل تفادي الدعم المتغافل للأنظمة الاستبدادية.

ثانيا: عقود البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي (IMF)، ومؤسسات الاقتراض الاقليمية لابد أن تعمل على تفضيل الانظمة الديمقراطية. وعلى الديمقراطيات أن تكون مهيأة لمستويات استثمارية أكبر، وأن قوادها، كونهم ممثلين شرعيين لمجتمعاتهم، لابد أن يضمنوا مرونة مميزة في تطبيق أولويات واستراتيجيات التطور.

في ظل بنود الاتفاق الذي وقع في بريتون وود عام ١٩٤٤، فإن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ممنوعان من تقدير مسألة الشرعية الديمقراطية عند القيام بقرارات مالية. لذلك، على الرغم من تزايد عدد الاصلاحيين في هذه المؤسسات الذين توصلوا إلى أهمية الدور الأساسي الذي تلعبه الديمقراطيات في مؤازرة الاستقرار الاقتصادي والنمو فهم مكبلون إزاء مكافأة الاصلاح السياسي. فضلا عن ذلك، ولأن الكثير من المصاريف التنموية متعددة الجنسيات والدول المانحة الثنائية التي تسلمت إدارة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، فان تأثيرات هذه اللاأدرية قد ضخمت. وقد دعم البنك الدولي خصوصاً، وعلى حسابه، والمزيد من مشاريع الاصلاح الحكومية في السنوات الحالية. لكن هذه المشاريع تركز أساساً على تحسين كفاءة الخدمة المدنية ووكالات التنظيم والسيطرة على الفساد. وهذه على الرغم من أنها تستحق الإطراء لكنها غير كافية لأنها تتغافل عن واقع أن الأساس لنظام يقوم على حكم القانون هو المرتكز الشرعي الذي يعتمده المجتمع في اختيار قادته.

إن الاستعدادات السابقة لبريتون وود في منع استعمال المعايير السياسية عندما تعمل على إعاقة المساعدة قد قدمت في الاساس لجذب الاتحاد السوفيتي، وإن كان ذلك غير ناجح للاشتراك ولتقليل دور السياسة في إنشاء سياسة الاقتصاد الكبير. برغم ذاك، ثمة اختلاف كبير بين "سياسة اللعب" في المحاولة للتأثير في اختيار قائد معين أو حزب سياسي وتشجيع بلاد كي تتبنى مؤسسات ذات تمثيل لسكانها ومسؤولة امامهم ومستجيبة لهم. وكما توضح المعلومات اعلاه فإن أخر المميزات السياسية لها تأثير إيجابي لا لبس فيه على الاهداف المتقدمة جداً التي وضعت لها الأولوية من قبل المؤسسات المالية العالمية. فضلاً عن ذلك، إذا وضعنا ذلك في الحسبان فإنه يصنع إحساساً جيو . سياسياً اليوم أكثر مما كان الحال خلال الحرب الباردة. إن ثلثي دول العالم الآن قد انتهجت إما الطريق الديمقراطي أما في سبيلها الى ذلك، وهي نسبة تعادل ضعف ما كانت الحال في عام ١٩٤٤. إن البنك الدولي لاعادة البناء والتنمية EBRDهو البنك التنموي الاقليمي الوحيد الذي أسس منذ نهاية الحرب الباردة، الذي يعد الحكم الديمقراطي موضوعة رئيسة بالنسبة له، بالتنسيق مع سوق اقتصاديات الوفرة. وان ربحية البنك الدولي لاعادة البناء والتنمية هي الدليل على ان التوجه الديمقراطي يشكل استراتيجية فعالة في القرارات المالية.

ثالثا: لابد لـ "الحكومات ذات التأثير الديمقراطي" ان تغدو جزءاً متمماً للمساعدة الدولية للتنمية. واوضح مثال على ذلك، البيانات عن التأثير البيئي، وتتضمن مثل هذه البيانات تقييمات لكل المبادرات الكبيرة للتنمية لاقرار مدى دعم المؤسسات الديمقراطية وإجراءاتها أو تعويضها. وبعد كل ذلك فإن، سياسات المساعدة لم تتم في فراغ سياسي؛ إن الإصلاحات الاقتصادية من الممكن أن تدمر المؤسسات السياسية والاجتماعية.

إن تبني إصلاح اقتصادي سريع آخر يؤدي الى إقصاء الإصلاحات الديمقراطية على سبيل المثال، لايحمل معنى ثابتا. هذه التهديدات تحتاج إلى أن تؤخذ بالحسبان خصوصاً في الديمقراطيات الناشئة، لأن أغلب الانزلاقات الى الوراء تحدث في السنوات الثلاث الأولى من التحول نحو الديمقراطية.

إن الانعطاف في السياسة والاقتصاد يشير الى أهمية أن تأتي المساعدة في وقتها وأن تكون ملائمة لظروف البلدان التي اتخذت الطريق الديمقراطي حديثا. إن الديمقراطيين بحاجة الى أن يوصلوا الفائدة الفعلية. الفائدة المرجوة من الديمقراطية. للمواطن العادي خلال السنوات الاولى للتغيير. إن البيانات التي تبين أثر الديمقراطية ستغطي على نحو أفضل وكالات التنمية من اجل المساعدة. وبالطبع فحتى في حال يكون فيها التأثير للديمقراطية في اليد، فإن التحديات التي تواجه المصلحين معقدة. إن بناء التحالفات المؤيدة للتنمية والمؤيدة للديمقراطية يكون أكثر صعوبة من خلال التوزيع المنحرف للدخل والسلطة الذي توارثوه من الانظمة الاوتوقراطية الضيقة. وبالنسبة للكثير من المجتمعات الخارجة من الاوتوقراطية فإن بناء التحالف هو التجربة الأولى في الفعل الجماعي.

رابعاً: المساعدة التي توفرت لأغراض الأمن لابد أن تعزل عن المساعدة لأغراض التنمية. فالحاجة الى دعم التحالفات للسلطة من أجل استقرار الأمن، بضمنها كسب التعاون في مكافحة الارهاب، تستمر في العمل بكونها شيئاً مهماً لابد منه في المدى الواسع في إلتزام الولايات المتحدة بالنهج الديمقراطي. حتى بعد الحرب الباردة. إن دعم واشنطن السياسي والاقتصادي لحكومة بروبز مشرف في باكستان مثال على ذلك. على الرغم من التبرير الذي يستند إلى دعم الاستقرار الاقليمي، فإن هذا الميثاق الفاوستي يحيل الى الواقع الذي يكشف أن الأوتوقراطيات هي في قلب الأمثلة عن الصراع الأهلي والفشل الحكومي والارهاب الذي يتخطى الحدود وانتشار الاسلحة النووية . الاخطار الحقيقية التي تسعى الولايات المتحدة إلى إخمادها.

على الولايات المتحدة، في الأقل، أن تعزل بانتظام كلاً من موارد الدعم المالي المخصصة للأمن وتلك المخصصة للتنمية. عندما يجب ان يكون دعم الحكومة الأوتوقراطية فعالاً بالنسبة لمصالح الولايات المتحدة، فيجب ايضاً الالتزام على نحو واضح من قبل الرئيس بهيئة "تخل عن الأمن" خلال وقت محدد. لأن التبرير لمثل هذا الدعم هو الأمن، فيوجه الدعم المالي من الدفاع إلى حسابات التنمية. مثل هذه العلامة المميزة للدعم المالي تجعل التناوبات أكثر وضوحا وتقلل من الأوضاع التي تجعل الولايات المتحدة مصطفة مع القادة الاوتوقراطيين على حساب الإصلاحيين المتسامحين المتطلعين الى الأمام. إن الرسالة الأساسية الحاسمة ستكون أن الديمقراطية هي السياسة الغائبة لواشنطن.

خامساً: لابد للولايات المتحدة أن تخلق استراتيجية مترابطة للتنمية.

إن أهداف تخفيف الفقر والتقدم في التنمية تتضمن اعتبارات سياسية واجتماعية وأمنية، فضلاً عن الاعتبارات الاقتصادية. وحالياً تضع وزارة الخزانة، التي تعمل من خلال مؤسسات مالية متعددة، سياسة التنمية الأمريكية، وهي لهذا تؤكد الاستقرار الاقتصادي. إن وضع أحوال التنمية في الموضع المركزي يحتاج إلى التضافر الجاد لمؤسسات مثل الوكالة الأمريكية للتطور الدولي USAIDوال MCCووزارة الخارجية وإدارة تنمية التجارة وشركة الاستثمار الخاصة عبر البحار، كلها تركز على التنمية. وإن سياسات عدد من الوكالات الأميركية الآخر، بضمنها دائرة ممثلية التجارة الأمريكية ووزارة التجارة ووزارة العمل ووكالة الحماية للبيئة، ووكالة المخابرات ووزارة الدفاع . لابد لها أيضاً من أن تؤخذ بالحسبان، مادامت لها تأثيرات مباشرة، وإن تكن تدميرية أحيانا، على التنمية والديمقراطية.

إن صياغة استراتيجية كلية ومؤثرة للتنمية سيتطلب توحيد المصالح المتنوعة والمتنافسة غالباً. ولعمل ذلك، لابد من خلق مجلس تعاون لساسة التنمية، مجلس تنفيذي. هذا التجمع سوف يتشكل بأربعة ممثلين: وزير الخارجية (الذي يرأس المجلس)، ووزير الخزانة، ورئيس شركة التحدي الألفية ومدير الوكالة الأمريكية للتطور الدولي (MCC)وسوف USAID. يصوغ هذا المجلس سياسة التنمية الأمريكية، ويوفر الدليل للمؤسسات المتعددة ويوفق في الأهداف التي تجمع كل مؤسسات الحكومة الأمريكية التي تؤثر أفعالها في تنمية العالم.

الديمقراطية أولاً

إننا نرفض مبدأ "التنمية أولا والديمقراطية لاحقاً" لأن التجارب تبين أن الديمقراطية غالباً ما تزدهر في البلدان الفقيرة. فضلاً عن ذلك، تكشف الأدلة أن البلدان غالباً ما تبقى فقيرة حصراً لأنها تتبنى بنى سياسية اوتوقراطية. إن استراتيجية التنمية أولاً تخاطر في إدامة الدائرة المميتة للفقر والصراع والاضطهاد.

على النقيض من ذلك، فإن استراتيجية التنمية التي تستند أساساً إلى الديمقراطية لا تفترض أن البلدان الفقيرة تعيش في ديمقراطية ناجحة فحسب، بل أيضاً ترى أن الديمقراطية تؤدي إلى تدقيق سياسي وتوازنات واستجابة لأولويات المواطن والانفتاح وآليات الاصلاح الذاتي . كلها تسهم في تنمية ثابتة وارتفاع للمستوى المعيشي. إن إنشاء مؤسسات وطنية يديرها قادة مسؤولون أمام مواطنيهم. وفضلاً عن ذلك لهم الخيار في تحول الأعباء للاشراف على مبادرات التنمية من المؤسسات العالمية إلى البنى السياسية الوطنية. مثل هذا التحول للمسؤولية سيخفف العبء الاداري الذي تقوم به الوكالات الدولية ويقوم بإنشاء استراتيجيات للتنمية الملائمة للحاجات المحلية على نحو أفضل.

إن معالجة الفقر وتقدم الديمقراطية هما عمليتان طويلتان وصعبتان وقابلتان لعقبات زمنية. لكن تلك العقبات تتناقض مع عقبات أشد سوءاً غالباً ما تحدث في ظل الحكومات الأوتوقراطية والجمود الاقتصادي والمآزق الإنسانية والصراع. ومن أجل مساعدة الدول النامية للتخلص من هذه الكوارث، لابد للولايات المتحدة والدول الصناعية الآخر أن تصنع الديمقراطية في مركز برامجها التنموية.

ترجمة :سهيل نجم

القسم الثاني

الطـــريق إلى الـــديمقـــراطيـــة العـــراقيـــة

شاكر النابلسي

كراهيتنا لشخص كاتب ما ، والذي يكتب في بعض الأحيان ما لا يعجبنا ويرضينا في بعض القضايا والمواقف ، يجب أن لا تدفعنا الى مقاطعته كلياً ، وعدم قراءة كتابه ، أو قراءة كل ما يكتب وأخذ ما يُفيد واهمال ما لا يُفيد ، شرط أن نتسلح بالشجاعة والتخلص من النرجسية القومية والدينية والتعالي والمكابرة والخوف الكاذب غير المُبرر على الثوابت وعلى الهوية الوطنية التي تحول بيننا وبين الدخول إلى رحاب الحداثة السياسية بالدرجة الأولى.

وكراهيتنا لأمريكا لمواقفها من القضية الفلسطينية يجب أن لا يحول بيننا وبين سماعنا لها في باقي القضايا والمواقف الأخرى لنرى ما عندها من المفيد وغير المفيد. يجب أن نتخطى مرحلة الربط بين كراهيتنا لشخص الكاتب ولما يكتب. ويجب أن نصل إلى مرحلة عقلانية وواقعية نصل فيها الى الأخذ بالكتاب المفيد بغض النظر عمن كتبه. فالمهم لنا ليس الكاتب ولكن ما يكتبه. وكراهيتنا لأمريكا يجب أن لا تصدنا عن أن نقرأ ونفهم ما تأتي به إلينا من أفكار ومشاريع جديدة.

٢- المتأمل والمراقب لما يجري في العراق الجديد على الساحة السياسية، لا يكاد يصدق ما يراه، وما يسمعه، وما يقرأه. ما يجري في العراق الآن على المستوى السياسي أشبه بالحلم المستحيل الذي ظل يحلم به العربي منذ الاستقلال حتى الآن؛ أي منذ أكثر من نصف قرن من الزمان. أحزاب سياسية (٨٠ حزباً) تقوم في العراق الجديد من كل الاتجاهات، ومن كافة الأطياف السياسية، دون حَجر، أو منع، أو اضطهاد، أو ملاحقة، أو تهديد بالقتل. صحف تصدر في العراق الجديد من كل الاتجاهات، ومن كافة الأطياف السياسية، دون رقابة، أو رسم لخطوط حمر وصفر وسود وخضر. وصحف العالم كلها تدخل العراق دون رقيب أو حسيب لكي تحرر العقل العراقي والإعلام العراقي من السجن الذي وُضع فيه هذا الشعب. وهذا الإعلام طوال أكثر من ثلاثين عاماً. لم يعد الإعلام المقروء والمسموع والمرئي مُلكاً للدولة الشمولية التسلطية، كما هو الحال في معظم دول العالم العربي. أطباق الفضائيات تنتشر في كل بيت عراقي قادر على امتلاكها، لكي تنقل إلى العراق ما يجري في العالم بعد أن كان العراق معزولاً وراء ستار حديدي أشبه بستار الاتحاد السوفياتي السابق المنهار، بعد أن كان امتلاك الأطباق اللاقطة من المحرمات والكبائر السبع، التي يمكن أن يلقى مرتكبها جزاء الموت! وسائل الاتصال الحديثة بكل أنواعها في العراق تنتشر انتشاراً هائلاً في بلد كان الشعب فيه محروماً طوال أكثر من ثلاثين سنة من كلمة (آلو) أو من مسك سماعة التليفون التي كانت بمثابة ثعبان الكوبرا السام الذي يمكن أن يقتل صاحبه، والتي كانت مُراقبة من أجهزة الاستخبارات والمباحث والجلادين. مؤسسات مجتمع مدني تقوم أو تنوي القيام، لكي تؤكد أن العراق الجديد سائر نحو الحرية والديمقراطية، وأنه سيصبح المثال الديمقراطي العربي المُفتقدى به، دون أن يلتفت الى الوسيلة التي جاءت بها الديمقراطية العراقية سواء جاءت على ظهر دبابة أم على ظهر جمل، ودون عداء أعمى لكل ما يأتي من الغرب أو من الشرق. مجلس الحكم العراقي كان يستمع إلى الشارع العراقي، ويتراجع عن قراره ١٣٧ الخاص بالأحوال الشخصية، عملاً بفضيلة العودة إلى الحق. وهو ما لم يحدث في تاريخ العالم العربي الحديث أن تراجع حاكم أو حكام عن قرار أصدروه ظلماً وخطأ. بل يحدث عكس ذلك في العالم العربي، إذ أن الحكام يصرون على إصدار أحكام ضد إرادة الأمة، ويصرون - قهراً وقمعاً - على إبقائها، كقوانين الطوارئ، وقوانين النشر والإعلام، وقوانين حبس المعارضة ومطاردتها واضطهادها. دستور مؤقت نادر، يتم التوقيع عليه واقراره، يتيح للمرأة العراقية أن تشارك بنسبة مئوية لا تقل عن ٢٥ بالمائة في جميع مجالس الدولة المنتخبة وغير المنتخبة في حين أن المرأة العربية - كما قال تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة لعام ٢٠٠٢ - لا تشارك إلا الخمس بالمائة فقط في العالم العربي، وهي أدنى نسبة في العالم!

٣- الخطر الوحيد والقلق الوحيد في العراق الآن هو الإرهاب. إرهاب الفصائل الدينية الأصولية المسلحة وغير المسلحة والتي تحاول عبثاً وقف عجلة التقدم والحداثة السياسية بالقنابل والسيارات المفخخة والصواريخ والرسائل التلفزيونية وبخطب يوم الجمعة، وبتحريض بعض أعضاء مجلس الحكم السابق وبكل الوسائل التقليدية دون طائل. فعجلة التقدم والحداثة السياسية العراقية أكبر وأقوى بكثير وأكثر صلابة من أن (تفرقعها) مثل هذه المتفرقعات التي تشبه الألعاب النارية العابثة بأرواح الأبرياء. فهل يشعر العراقيون في الداخل بكل هذه النعم السياسية التي لا يتمتع بها أي شعب عربي آخر من المحيط إلى الخليج؟ أم أن العراقيين في ظل هذا العبث الأمني والفوضى الأمنية الحالية التي تشيعها باقي فلول النظام السابق، وباقي فلول الغربان من الغربان الأفغان المرتزقة، تكدرت حياتهم، وحالت "مقاولة الحرامية" التي تستهدف سرقة البنوك وقتل الأبرياء من أبناء الشعب ورجال الشرطة العراقيين دون استمتاعهم بهذه النعم السياسية؟

٤- معظم المعلقين من الغربان خارج العراق، ينظرون إلى ما يتم على الساحة العراقية السياسية بأنه ليس نقلة نوعية سياسية إلى العراق الجديد، ولكنه أقرب إلى الفوضى والعبث السياسي. ويقولون إن عشرات الأحزاب التي قامت، ونبتت وتكاثرت تكاثر الفطر، وعشرات الصحف التي صدرت وطلعت علينا ما هي الا عناوين للفوضى السياسية التي لا تبشر بمستقبل سياسي منير للعراق الجديد! وهؤلاء في واقع الأمر لم يقرأوا تاريخ الشعوب التي سعت وتوصلت إلى الحداثة السياسية جيداً. ولم يقرأوا أيضاً تاريخ العراق خلال الثلاثين سنة السود التي مرت على العراق في ظل حكم حزب البعث، وما تم خلالها من قتل وتدمير ومحق للنخب السياسية وللبنية السياسية العراقية التي كانت من أكثر البُنى العربية ثقافة ووعياً وحراكاً. فالنخب السياسية العراقية الواعية قد قُتلت وسُجنت وطُوردت وطُردت من العراق، وهي اليوم إذ تنفجر هذا الانفجار الحزبي التعددي، وهذا الانفجار الصحافي والإعلامي المثير، فإنما هي تُعبر عن مدى الاضطهاد والقمع والمصادرة التي تعرضت لها طوال ثلاثة عقود سابقة. وهي "مرحلة الانتشار" التي تسبق "مرحلة الاختصار".

٥- إن العراق الجديد يمر الآن بالمرحلة السياسية نفسها التي مرت بها اليابان الجديدة بعد ١٩٤٥، وبعد انهيار الحكم العسكري الذي جلب لليابان الكوارث السياسية والاقتصادية، والتي مرت بها ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية وبعد اندحار النازية الديكتاتورية، والتي مرت بها كوريا الجنوبية بعد عام ١٩٥٣، وبعد انتصارها في الحرب مع الشمال. فهذا التعدد الحزبي غير المسبوق في العراق الجديد الآن، هو ما حصل في اليابان بعد ١٩٤٥، وغداة تطبيق مجموعة من الاستحقاقات الديمقراطية. فقد تشكلت الأحزاب بالعشرات، ولكن اليابان أنهت مخاضها السياسي الجديد بحزبين رئيسين هما: الليبرالي الديمقراطي (وهو نتاج إئتلاف الأحزاب غير الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية)، والاشتراكي الديمقراطي، إضافة إلى حزب الكوميتو، والحزب الاشتراكي. وهذا التعدد الحزبي غير المسبوق في العراق الجديد الآن، هو ما حصل في المانيا بعد انهيار الديكتاتورية النازية. فقد تشكلت في ألمانيا عشرات الأحزاب السياسية بعد أن كان المسموح لحزب نازي واحد، ولكن ألمانيا أنهت مخاضها السياسي الجديد بحزبين رئيسين هما: الحزب الاشتراكي الديمقراطي المتحالف مع الحزب الديمقراطي الحر بقيادة هيلموت شميدت. والحزب الديمقراطي المسيحي بقيادة هيلموت كول. وهذا التعدد الحزبي غير المسبوق في العراق الجديد الآن، هو ما حصل في كوريا الجنوبية بعد انسحاب اليابان منها في ١٩٤٥، وبعد احتلال دام خمسة وثلاثين عاماً (١٩١٠-١٩٤٥)، وبعد تخلصها من ربقة النظام الشمولي الكوري الشمالي في ١٩٥٣ . فقد تشكلت في كوريا الجنوبية عشرات الأحزاب السياسية، ولكن كوريا الجنوبية أنهت مخاضها السياسي الحزبي بحزبين رئيسين هما: حزب العدالة الديمقراطي، والحزب الديمقراطي الكوري. والعراق الجديد سوف ينهي مخاضه السياسي بعد سنوات معدودات بحزبين رئيسين أحدهما في الحكم والآخر في المعارضة. وهو المثال الديمقراطي العراقي الجديد الذي سيقدمه العراق الجديد للعالم العربي، مفتتحاً وقائداً به الحداثة السياسية في العالم العربي، والذي سيوضح مستقبل العراق السياسي، وينهي حقبة سوداء من تاريخ العراق المجيد.

❖ من كتاب الزلزال للكاتب شاكر النابلسي الذي سيصدر قريباً عن دار (المدى بدمشق) .